E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.1/2019/8/Report
12 February 2019
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة الثالثة عشرة
بيروت، 29-30 كانون الثاني/يناير 2019

تقرير

اللجنة الإحصائية عن دورتها الثالثة عشرة
بيروت، 29-30 كانون الثاني/يناير 2019

موجز

عقدت اللجنة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثالثة عشرة في بيروت، من 29 إلى 30 كانون الثاني/يناير 2019. وبحثت في البنود المدرجة على جدول أعمالها، ولا سيما الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية للإسكوا في مجال الإحصاء منذ الدورة السابقة، وآفاق التكنولوجيا والابتكار في الإحصاءات الرسمية، والقضايا الأخلاقية المرتبطة باستخدام التكنولوجيات الجديدة في هذه الإحصاءات. واطّلعت على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة، وناقشت التوجهات الاستراتيجية لعمل الإسكوا في مجال الإحصاء للفترة 2020-2025.

ويتضمن هذا التقرير التوصيات التي خلُصت إليها اللجنة الإحصائية في ختام الدورة، وعرضاً لأهم النقاط التي أثيرت أثناء المناقشات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات	5-3	3
ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء	4	3
باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية	5	4
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	60-6	6
ألف- قضايا المتابعة	27-6	6
باء- التكنولوجيا لأغراض الإحصاء: الفرص والتبعات	39-28	11
جيم- الإحصاء وأهداف التنمية المستدامة	54-40	14
دال- موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية	55	16
هاء- ما يستجد من أعمال	60-56	16
ثالثاً- تنظيم الدورة	67-61	17
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	61	17
باء- الافتتاح	63-62	17
جيم- الحضور	64	18
دال- انتخاب أعضاء المكتب	65	18
هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	66	18
واو- الوثائق	67	18

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	19
المرفق الثاني- قائمة بالوثائق	21

مقدمة

1- عقدت اللجنة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثالثة عشرة يومي 29 و30 كانون الثاني/يناير 2019 في بيروت، عملاً بالقرار 179 (د-16) المؤرخ 2 أيلول/سبتمبر 1992 الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره 2/1993 المؤرخ 2 شباط/فبراير 1993 بشأن إنشاء لجنة إحصائية في الإسكوا، وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية عشرة المعقودة في بيروت في 4-5 نيسان/أبريل 2017.

2- ويتضمن هذا التقرير التوصيات التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية في ختام الدورة، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت أثناء المناقشات.

أولاً- التوصيات

3- أصدرت اللجنة الإحصائية في ختام دورتها الثالثة عشرة مجموعة من التوصيات، بعضها موجّه إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

4- وجهت اللجنة الإحصائية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الترحيب بالأنشطة المنفذة متابعةً للتوصيات الصادرة عن اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية عشرة، وأنشطة برنامج عمل الإسكوا في مجال الإحصاء، وأخذ العلم بالخطة البرنامَجية المقترَحة لعام 2020 كما وردت في الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/7، والاستفادة من خدمات الإسكوا في إطار الأنشطة المقررة؛

(ب) أخذ العلم بمستوى تنفيذ خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للإسكوا في دورتها الثانية عشرة (بيروت، 4-5 نيسان/أبريل 2017)؛

(ج) تقديم عروض وطنية حول تنفيذ التوصيات الصادرة عن دورات اللجنة الإحصائية؛

(د) العمل على إدراج أولويات واحتياجات الأجهزة الإحصائية الوطنية في الأطر العامة للدعم الفني التي تطورها الأمانة التنفيذية للإسكوا مع الدول الأعضاء، بحيث تكون هذه الأطر مرجعاً شاملاً لمشاريع التعاون الفني؛

(هـ) مواصلة عمليات تحديث وتطوير نُظُم الإحصاء الوطنية، والاستفادة من التكنولوجيا في تطوير وجمع واستخدام المعلومات والبيانات، وإيلاء أهمية لتكنولوجيات الجغرافيا المكانية وللتكنولوجيات الحديثة في التعدادات والمسوح، علماً أن نجاح هذه العمليات مرتبط بتوفر الدعم الفني والمادي، لا سيما لتقييم البنى الأساسية في الأجهزة الإحصائية وجهوزيتها التكنولوجية؛

(و) الاسترشاد بالإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية الذي وضعه فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية في الأمم المتحدة لتحسين جودة الإحصاءات الرسمية والتعدادات السكانية، ولتطوير إطار إحصائي جغرافي مكاني خاص بكل دولة يراعي ظروفها وخصوصيتها؛

(ز) العمل على التحول نحو استخدام السجلات الإدارية كمصدر هام للإحصاءات الرسمية ومواءمتها لخدمة تلك الإحصاءات؛

(ح) اعتماد نظام الحسابات القومية لعام 2008 كإطار مفاهيمي وتنظيمي لتجميع مختلف أنواع الإحصاءات الاقتصادية، بما يضمن التكامل والاتساق في ما بينها؛

(ط) استخدام جميع الإحصاءات الاقتصادية المتوفرة من مختلف المصادر ضمن إطار عملي يسمح بإجراء المقارنات لاكتشاف الفجوات ومعالجتها، واستعمال جداول العرض والاستخدام باعتبارها إطار العمل الأنسب لهذا الغرض؛

(ي) تطوير السجل الإحصائي للمؤسسات وما يتصل به من تصنيفات في جمع إحصاءات التجارة والأعمال، مع التركيز على تعزيز الشراكات الوطنية في هذا المجال حسب خارطة الشراكات الخاصة بكل دولة؛

(ك) تطوير إحصاءات البيئة والموارد الطبيعية واستخدام الأطر الإحصائية المناسبة والمعلومات الجغرافية المكانية التي تساهم في حساب مؤشرات التنمية المستدامة ذات البعد البيئي؛

(ل) اعتماد مسودة البيانات الوصفية لمؤشرات الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية في البلدان العربية، التي تمّ الاتفاق عليها في الاجتماع الأول للجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية (17-18 تشرين الأول/أكتوبر 2016)، على أن تقوم الدول الراغبة بذلك بإرسال ملاحظاتها بشأن المسودة قبل 15 شباط/فبراير 2019، ومواصلة العمل على توفير البيانات المتصلة بهذه المؤشرات ومؤشرات التنمية المستدامة المقترحة؛

(م) الترحيب بفكرة تنظيم اجتماع رفيع المستوى يشارك فيه رؤساء الأجهزة الإحصائية وصانعو القرار في المنطقة بهدف تعزيز الحوار بين منتجي البيانات ومستخدميها؛

(ن) الترحيب بالمبادرة المشتركة بين منظمة العمل الدولية والأمانة التنفيذية للإسكوا بشأن تشكيل فريق عمل إقليمي حول إحصاءات العمل لتنسيق إحصاءات العمل في ما بين الدول العربية.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

5- وجهت اللجنة الإحصائية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الاستمرار في المتابعة مع الدول الأعضاء بشأن ما لم ينفّذ من توصيات اللجنة الإحصائية في دوراتها السابقة، وفقاً لآلية للمتابعة تعدها الأمانة التنفيذية، تشمل الحصول على خطط وبرامج الأجهزة الإحصائية بشكل دوري؛

(ب) الاعتماد على تقييم الاحتياجات والفجوات لتقديم الدعم للدول حسب تطور أجهزتها ونُظُمها الإحصائية؛

(ج) العمل على إدراج مقترحات الدول الأعضاء في الرؤية والتوجهات الاستراتيجية لعمل الإسكوا في مجال الإحصاء للفترة 2020-2025، وفقاً لولايات الإسكوا والموارد المتاحة؛

(د) متابعة جهود بناء القدرات لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة، والعمل على تطوير أدوات تساعد الدول الأعضاء على رصد تنفيذ الأهداف على المستوى الوطني؛

(هـ) تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لتطوير البنية الإحصائية، خاصة عن طريق نقل الخبرات بين الأجهزة الإحصائية في المنطقة، مع التركيز على الموضوعات التالية:

(1) تطوير استراتيجيات إحصائية حديثة مع الأخذ في الاعتبار التفاوت في القدرات بين الأجهزة، ودعم التحول في الإحصاءات الرسمية للاعتماد على مصادر وأنواع جديدة للبيانات، حسبما تتطلب عملية قياس التقدّم نحو أهداف التنمية المستدامة؛

(2) تطبيق طرق بديلة لجمع الإحصاءات في الدول التي تعاني من نزاعات، بهدف إعداد مجموعة تتضمن الحد الأدنى المطلوب من البيانات لصنع القرار؛

(3) تطوير جداول العرض والاستخدام والحسابات الفرعية في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، لا سيما حسابات المياه والطاقة، حرصاً على التكامل في جمع الحسابات القومية الدورية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛

(4) دعم عملية إرساء بُنى أساسية للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية وتطويرها من أجل جولة التعدادات لعام 2020 ودعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(و) التحول نحو نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات اللازمة له، مع الأخذ في الاعتبار النواقص والاحتياجات الإقليمية، التي تقدر بالاستناد إلى الاستبيانات والتقييمات، واستخدام جميع البيانات المتوفرة من مختلف المصادر، ومنها المسوح والسجلات الإدارية وسجل الأعمال الإحصائي، قبل الشروع في مسوح اقتصادية جديدة؛

(ز) تطوير إحصاءات الأعمال والتجارة، وسجل الأعمال الإحصائي وما يتصل به من تصنيفات اقتصادية، وربط الملفات الإدارية بسجل الأعمال الإحصائي؛

(ح) بلورة دليل إرشادي للاستفادة من المبادئ الدولية بشأن البيانات الضخمة وما يتعلق بها من معايير أخلاقية، ووضع منصّة شاملة للمبادرات القائمة في مجال البيانات الضخمة، والعمل على تقييم جهوزية الأجهزة لاستخدامها؛

(ط) متابعة القضايا ذات الأولوية المتفق عليها في الاجتماع الثاني للجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية (بيروت، 27-28 آب/أغسطس 2018)، التي تصب في تنفيذ خطة عام 2030، ومنها التمويل الإسلامي؛

(ي) مواصلة تنفيذ البرامج الإقليمية لوضع إحصاءات الأسعار ومواءمتها، المتمثلة في برنامج المقارنات الدولية ومبادرة المؤشر المنسق لأسعار المستهلك للبلدان العربية؛

(ك) استكمال إعداد استراتيجية وخطة عمل لمعالجة الفجوات في سلاسل البيانات، مع مراعاة التباينات بين بلدان المنطقة، وأوضاع البلدان التي تمر بظروف غير مؤاتية لإنتاج البيانات، وبناء القدرات الإحصائية في حساب المؤشرات المركّبة والمستجدة؛

(ل) استكمال إعداد دليل للبيانات الوصفية لمؤشرات الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية في البلدان العربية، يشمل المفاهيم والتعاريف وآلية حساب المؤشرات ومستوى تفصيلها وطرق نشرها، وإضافة قائمة مؤشرات التنمية المستدامة ذات الصلة بمؤشرات الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية ومواءمتها مع المؤشرات الأساسية، وتخصيص مجموعة لمؤشرات الجريمة، وإضافة عناصر للبيانات الوصفية كالجهة المسؤولة عن إنتاج المؤشر، ودورية توفيره، ومدى توفّره، ووحدة قياسه؛

(م) مواصلة تطوير المنهجيات الإحصائية لضمان جودة البيانات، وإتاحة البيانات التعريفية المعالجة وطرق تحليلها ونشرها، باستخدام الطرق المستجدة؛

(ن) تعميق الشراكات وتعزيز التنسيق في مجال الإحصاء بين هيئات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية، من خلال الآليات القائمة مثل فريق العمل الإقليمي المعني ببيانات أهداف التنمية المستدامة التابع لآلية التنسيق الإقليمي لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، مع التركيز على أهمية تنسيق برامج العمل المختلفة لتفادي الازدواجية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- قضايا المتابعة

1- الأنشطة المنفذة في مجال الإحصاء
(البند 4 من جدول الأعمال)

6- ضمَّ هذا البند خمسة بنود فرعية اطّلعت اللجنة من خلالها على الأنشطة المنفذة في مجال الإحصاء منذ دورتها الثانية عشرة، المعقودة في بيروت يومي 4 و5 نيسان/أبريل 2017.

2- متابعة التوصيات الصادرة عن اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية عشرة وتوصيات سابقة
(البند 4 (أ) من جدول الأعمال)

7- أفاد ممثل الأمانة التنفيذية أن قضايا المتابعة والوثائق المتصلة بها المعروضة على اللجنة في إطار البنود الفرعية الخمسة 4 (أ) إلى 4 (هـ)، والأنشطة الواردة فيها، جميعها مترابطة في إطار متكامل يشمل العمل المعياري للإسكوا. ويتألف هذا العمل من الدراسات والتقارير التي تصدرها، وأنشطة التعاون الفني التي تقدّمها إلى الدول الأعضاء بناءً على طلبها، واجتماعات اللجان الفنية المتخصّصة الهادفة إلى بناء التوافقات حول التحديات التي تواجهها الأجهزة الإحصائية وسُبُل التعامل معها. وأشار إلى أن اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية عشرة أصدرت 22 توصية إلى الدول الأعضاء و12 توصية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا، وأن الوثيقة

E/ESCWA/C.1/2019/3(Part I) تقدّم عرضاً موجزاً لما اضطلعت به الأمانة التنفيذية من أنشطة تنفيذاً للتوصيات الموجهة إليها، وأن الوثيقة المقدّمة في إطار البند الفرعي 4 (ب) المعني بأنشطة برنامج العمل تقدّم مزيداً من التفاصيل عن الموضوع نفسه، فاقترح أن يُناقش البندان 4 (أ) و4 (ب) معاً.

3- أنشطة برنامج العمل
(البند 4 (ب) من جدول الأعمال)

8- ثم عرضت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/3(Part II)، الأنشطة والإنجازات الرئيسية في مجال الإحصاء منذ الدورة الثانية عشرة للجنة الإحصائية، المدرجة على برنامج عمل الإسكوا. واستعرضت المنشورات والتقارير والمواد الفنية، وأهم الاجتماعات المعنية بإدارة النُظُم الإحصائية، والإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، وإحصاءات النوع الاجتماعي. واستعرض ممثل الأمانة التنفيذية أنشطة برنامج المقارنات الدولية، الذي بادرت الإسكوا في إطاره بوضع استراتيجية لاستمرارية إنتاج تعادلات القوة الشرائية، أشادت بها المنظمات الدولية والإقليمية، وبتطوير دورة تعليمية إلكترونية مجانية مفصلة حولها.

9- وأشاد المشاركون بجهود الإسكوا في تنفيذ التوصيات الموجهة إليها وبأنشطة برنامج العمل التي اضطلعت بها. وأشارت ممثلة دولة فلسطين إلى وجود بعض الغموض في الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء، وفي سُبُل تقييم التقدّم الذي تحرزه المنطقة في مجال الإحصاء. واستفسرت عن إمكانية الاستفادة من انضمام الإسكوا كمنظمة مشاركة إلى الفريق المعني برصد الأرض (GEO). وأعربت ممثلة لبنان عن رغبتها بإشراك أجهزة الإحصاء الوطنية في مرحلة الإعداد للمشاريع، بحيث يجري استشارتها في تصميمها بدلاً عن الاكتفاء بإعلامها بها في مرحلة التنفيذ. واقترح ممثل قطر على الإسكوا أن تُعد دليلاً لإحصاءات البيانات الضخمة وكيفية استخدامها في الإحصاءات الرسمية.

10- وأشاد ممثل المغرب بالأنشطة المتعلقة بدعم أجهزة الإحصاء الوطنية في إحصاءات النوع الاجتماعي، مشيراً إلى إطلاق برامج وطنية في بلده لتدريب منتجي هذه الإحصاءات ومستخدميها. وفي ما يختص ببرنامج المقارنات الدولية، تطرق إلى الاختلافات بين المرجعيات والترجيحات الإحصائية، ما يستدعي بذل الأجهزة الإحصائية الأعضاء في أكثر من منظمة إقليمية جهوداً إضافية. وهذا حال المغرب الذي يعمل على ترجيحات مماثلة مع البنك الأفريقي للتنمية. وتناول ممثل عُمان أيضاً التباين في منهجي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية، ما يؤدي إلى اختلاف في النتائج.

11- ورحبت ممثلة عُمان ببرنامج التعلّم الإلكتروني الذي تقدمه الإسكوا في إحصاءات النوع الاجتماعي، وشددت على ضرورة تصحيح بعض المصطلحات المستخدمة في هذا المجال باللغة العربية. وأكد ممثل موريتانيا على الحاجة إلى بذل جهود إضافية في إحصاءات النوع الاجتماعي في المنطقة العربية. وأعرب عن الارتياح إلى الدليل الذي أصدرته الإسكوا بشأن جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة، وأفاد بأن اعتماد مفاهيم جديدة تتصل بالإحصاءات البيئية يحتاج إلى مزيد من بناء القدرات في جمع البيانات.

12- واستفسر ممثل الأردن عن دور الإسكوا في مساعدة الدول الأعضاء في حساب التمويل الإسلامي، وتطرق إلى موضوع الهجرة، مشدداً على أهمية الرجوع إلى بيانات أجهزة الإحصاء الوطنية في حساب مؤشرات الهجرة وليس فقط إلى بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأشار ممثل ليبيا إلى عدم توفر بيانات للهجرة في بلده لأن معظم الهجرة فيه غير شرعية، وطلب المساعدة في جمع هذه البيانات.

13- واستفسر ممثل المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية عن جدوى التدريب عن بُعد، وعما إذا كانت الإسكوا قيمت الفائدة التي يمكن أن يعود بها على أجهزة الإحصاء العربية. وشدد على أهمية جودة البيانات لقياس مؤشرات التنمية المستدامة، ولا سيما في المجالات التي لم تغطَّ على النحو الكافي كالبيئة. واقترح منح الدول التي تعاني من النزاعات تمييزاً إيجابياً في أنشطة التعاون الفني لمساعدتها على إنجاز إحصاءاتها. ورأى أن جمع البيانات الإلكترونية في إطار النظام العالمي لتحديد المواقع هو مجال محفوف بالمخاطر، وأشار أخيراً إلى الضعف في إدارة النُظُم الإحصائية في المنطقة العربية وأهمية بذل المزيد من الجهد في التواصل مع الإعلام وفي نشر الإحصاءات.

14- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية على وجود ضعف في متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الدول الأعضاء للتوصيات الموجهة إليها، مشدداً على أن الأمانة التنفيذية لا تقيّم أداء الدول الأعضاء بل تساعدها، واقترح أن تقدم الدول الأعضاء عروضاً دورية حول تنفيذ التوصيات. وأكد على وجود إشكاليات في مصطلحات النوع الاجتماعي باللغة العربية، مشيراً إلى أن الإسكوا وضعت مسرداً بالمصطلحات الإحصائية، ينبغي أن يُعمَّم ويُستخدم، وأن يُحدَّث باستمرار. وأكد أيضاً أن الإسكوا تركز على استخدام البيانات الوطنية، وخاصة عدد السكان والمهاجرين. وتطرق إلى الفرق بين نهجي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ورأى أن هذه المسألة مهمة للغاية وينبغي إثارتها في اللجنة الإحصائية في نيويورك لتجنب عدم الاتساق، موضحاً أن البنك الدولي يقود برنامج المقارنات الدولية الذي تشارك فيه الإسكوا. إلا أن الإسكوا تستخدم البيانات الصادرة عن مكاتب الإحصاء الوطنية لحساب تعادلات القوة الشرائية، وتقدّم أرقاماً حقيقية، وليس إسقاطات على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ما يفسّر الفروقات في النتائج. ودعا البلدان غير المشاركة في برنامج المقارنات الدولية إلى الانضمام إليه لأنه مستمر. وأكد على أهمية إجراء تمييز إيجابي لصالح الدول المتأثرة بالنزاعات، مشيراً إلى أن الإسكوا تضطلع بتقييم أثر النزاعات على الإحصاءات الوطنية. أما بالنسبة إلى التعليم الإلكتروني، فلا توجد صيغة تحدد مدى تأثيره ونجاحه حالياً، ولكن تقارير التدريب تدل على استفادة المشاركين منه، كما أنه سيشكّل نمط التدريب الأكثر ملاءمة خلال الأعوام المقبلة في ظل تخفيض النفقات المتوقع في ميزانية الأمم المتحدة.

4- أنشطة التعاون الفني
(البند 4 (ج) من جدول الأعمال)

15- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/3(Part III)، لمحة عن أنشطة التعاون الفني التي اضطلعت بها الإسكوا منذ كانون الثاني/يناير 2017، من خدمات استشارية وورشات عمل وأنشطة بناء القدرات. وقدم اقتراحات لتعزيز خدمات التعاون الفني بما يتماشى مع احتياجات وأولويات الدول الأعضاء، منها قيام الأمانة التنفيذية للإسكوا بوضع أطر ثنائية للتعاون مع الدول الأعضاء الراغبة بذلك، مما يسهّل عمليات تخطيط هذه الأنشطة وتنفيذها.

16- ورحب المشاركون بأنشطة التعاون الفني التي نفذتها الإسكوا، وطلبوا المزيد من التنسيق مع مكاتب الإحصاء الوطنية لتعظيم الفائدة. وأشارت ممثلة لبنان، تعقيباً على رد الأمانة التنفيذية في إطار البند السابق، إلى أن عدم تقييم أداء الدول لا يعني عدم تصويب الأنشطة، فهناك تفاوت في القدرات الإحصائية بين البلدان، وينبغي أن تصمم الإسكوا الأنشطة الإقليمية بشكل يراعي هذا التفاوت. واقترحت أن ترسل المكاتب الإحصائية الوطنية برامجها السنوية للأمانة التنفيذية للإسكوا لتفادي الازدواجية في الأنشطة.

17- وتطرق ممثل الجمهورية العربية السورية إلى تأثير النزاعات والحروب التي شهدتها بعض البلدان العربية على الأنشطة الإحصائية، مؤكداً أن ورش العمل لا تكفي وحدها لمساعدة البلدان، خاصة في غياب

الإمكانات العملية، حتى وإن توفرت لديها الطاقات والقدرات على العمل الإحصائي. وطلب من الإسكوا زيادة التنسيق مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، في تحديد أنشطة التعاون الفني. واتفقت معه ممثلة دولة فلسطين بشأن الفجوة في العمل الإحصائي في الدول التي تمر بأزمات، مشددة على طلب تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية لتفادي الازدواجية. وطلب ممثل اليمن توجيه اهتمام خاص في العمل الإحصائي للبلدان التي مرت بظروف الحرب. وأفاد ممثل ليبيا أن المشكلة الأكبر التي يواجهها جهاز الإحصاء الوطني في بلده هي التمويل، فالمنظمات الدولية ما زالت تعامل ليبيا كدولة مانحة، وهذا بخلاف الواقع، وقدم أمثلة على استراتيجيات وأنشطة تتوفر لدى جهاز الإحصاء القدرات على الاضطلاع بها، لكنها لم تنفذ بسبب عدم توفر التمويل.

18- وشدد ممثل المغرب على ضرورة التعاون لتقليص الفجوة في ما بين أجهزة الإحصاء الوطنية، بسبب تفاوت ظروف البلدان. وأكد أن أجهزة الإحصاء الوطنية تواجه تحدياً كبيراً لتوفير البيانات، وأنها مطالبة بإحداث ثورة حقيقية في النُهُج الإحصائية وطرائق جمع البيانات، وتمنى التركيز على الوسائل التكنولوجية الحديثة، وأن تبذل الإسكوا مزيداً من الجهود لمساعدة الأجهزة الإحصائية على مواكبة التقدم التكنولوجي ورفع الجودة. وركز ممثل الكويت على الحاجة إلى بيانات من نوع جديد، حول مؤشرات البيئة مثلاً، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وأشار إلى أهمية وضع منهجيات جديدة لهذا الغرض. ورأى أن التحول إلى استخدام السجلات الإدارية لإنتاج البيانات يجب أن يحدث وفق منهج مدروس. ويجب اعتماد الأطر والتشريعات اللازمة لمواكبة التطور التكنولوجي في المجال الإحصائي ولاستخدام المصادر الجديدة للبيانات، كالبيانات الضخمة.

19- وأعرب ممثل الأردن عن رغبته بزيادة مدة الخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسكوا للدول الأعضاء، لا سيما وأن بعض المشاريع يستغرق وقتاً طويلاً. وشدد على أهمية تبادل الخبرات في ما بين دول المنطقة، خصوصاً تلك التي أصبح لديها خبرة طويلة في العمل الإحصائي في بعض المجالات، مشيراً إلى غياب آلية التعاون والتنسيق في هذا الصدد، ومقترحاً أن يقدم كل جهاز إحصاء وطني عرضاً قصيراً لأنشطته للاستفادة من التجارب. وأشار ممثل موريتانيا إلى أن مصادر الإحصاءات ما زالت تعتمد البيانات الدولية التي قد لا تعكس الوضع الحقيقي للبلدان، رغم توفر البيانات الوطنية. وطلب توفير إصدار دوري يعرض آخر المستجدات التكنولوجية في العمل الإحصائي للدول الأعضاء لتعزيز الخبرات. وأفاد بأن بلده يعد مسحاً للفقر كل أربع سنوات، متمنياً من الإسكوا المساعدة في إجرائه. وتناول أيضاً التحول إلى نظام عام 2008 للحسابات القومية، وطلب إعداد منهجية لمساعدة البلدان في تنفيذه. واقترح أن يجتمع ممثلو الأجهزة الإحصائية في الدول الأعضاء مرة كل ستة أشهر لتبادل الخبرات والتجارب والاستفادة منها.

20- وتطرق ممثل المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية إلى قضية دمج التكنولوجيات الجديدة في العمل الإحصائي، وإلى ضرورة رفع مستوى التنسيق بين المنظمات الإقليمية المعنية بالإحصاء. وشكر الإسكوا على الاجتماع الذي عقدته مع المعهد لتنسيق الدعم والجهود في مجال التدريب. واقترح إجراء اجتماع تنسيقي سنوي بين الوكالات المختلفة التي تعمل في المنطقة العربية بغية التوصل إلى برنامج موحد للأنشطة الإحصائية.

21- وفي معرض الرد، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية أن بعض المقترحات تتناولها تقارير اللجان الاستشارية التي ستناقش في البندين الفرعيين الأخيرين، وأن النقاش بعد عرضهما سيوضح موقف الأمانة من القضايا التي طرحها ممثلو الدول الأعضاء. أما بالنسبة إلى تنسيق أنشطة التعاون الفني، فالأمانة التنفيذية حريصة على تفادي الازدواجية وعلى التنسيق الدائم من خلال آليتين إقليميتين تعقدان اجتماعات دورية، هما فريق العمل الإقليمي المعني ببيانات أهداف التنمية المستدامة التابع لآلية التنسيق الإقليمي لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية.

5- أنشطة اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية
(البند 4 (د) من جدول الأعمال)

22- عرضت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/3(Part IV)، تقرير اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية عن اجتماعها الثاني، الذي عُقد في بيروت يومي 27 و28 آب/أغسطس 2018. وتضمن التقرير نتائج الاجتماع وما صدر عنه من توصيات، وعرضاً يلخص ما دار من نقاشات حول الأولويات وتنفيذ البرامج والمعايير والمنهجيات الدولية المرتبطة بنظام الحسابات القومية لعام 2008، والتصنيفات الدولية، وتبادل المعرفة، وبناء القدرات، والمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل وتلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كما تضمن مجالات العمل الجديدة المقترحة في الإحصاءات الاقتصادية.

23- وشددت ممثلة لبنان على ضرورة أن يخلُص الاجتماع إلى عدد محدود من التوصيات، على أن تكون متصلة بوقائع ملموسة وبأفكار محددة وواضحة، وقابلة للتنفيذ، وأن تركز على القواسم المشتركة بين الدول الأعضاء تعميماً لفائدتها. ووافقها ممثلا الكويت وعُمان.

24- وأوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أن التوصيات تعرض على اللجنة الإحصائية للنظر فيها ومناقشتها، ليتم في النهاية اعتماد ما يراه أعضاء اللجنة مناسباً.

6- أنشطة اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية
(البند 4 (هـ) من جدول الأعمال)

25- عرض ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/3(Part V)، تقرير اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية عن اجتماعها الثاني، الذي عُقد في بيروت يومي 18 و19 كانون الأول/ديسمبر 2018. وتضمن التقرير نتائج الاجتماع وما صدر عنه من توصيات، وعرضاً يلخص ما دار من نقاشات. وتناول ممثل الأمانة التنفيذية في هذا الإطار موضوع مؤشرات الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية في البلدان العربية. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الوصفية لقائمة المؤشرات الأساسية قد أرفقت بالوثيقة المذكورة أعلاه، إلى جانب الإضافات المُقترحة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وطلب ممثل الأمانة التنفيذية من الدول الأعضاء اعتماد البيانات الوصفية لقائمة المؤشرات وإبداء الرأي حول إضافة قائمة من مؤشرات التنمية المستدامة ذات الصلة.

26- ونوه المشاركون بوضوح وفائدة القائمة الأساسية للمؤشرات. وتطرقت ممثلة لبنان إلى صعوبة تفصيل البيانات حسب مناطق الحضر والريف، التي تفتقر إلى تعاريف موحدة، نظراً للاختلاف في ما بين البلدان العربية في تعريفها. وطلبت إعطاء مهلة للدول التي لم تشارك في اجتماع اللجنة الاستشارية لدراسة المؤشرات بشكل أوسع وإبداء الرأي فيها. واقترح ممثل المملكة العربية السعودية الجمع بين عدة قطاعات إحصائية ضمن مواضيع أكثر شمولاً، بحيث تقدم المخرجات الإحصائية صورة أفضل وأوسع عن الوضع في الدول، مشيراً في هذا الإطار إلى تجربة بلده في الجمع بين إحصاءات البيئة والطاقة في إطار إحصاءات الموارد الطبيعية، وإضافة إحصاءات المعرفة التي تقيس مجالات الثقافة والرياضة والترفيه. وشدّد ممثل اليمن على ضرورة مساعدة الأجهزة الإحصائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات في إنتاج الإحصاءات.

27- وفي معرض الرد، أشار ممثل اللجنة إلى صعوبة تصنيف البيانات حسب مناطق الحضر والريف، ولا سيما أن بعض البلدان لا تنطبق عليها التصانيف، منها الأردن ولبنان، حيث معظم المناطق حضرية،

في حين أن التفصيل مهم جداً في المغرب، ويُنتج فرقاً مهمّاً في تحليل البيانات. ولا بد في هذا الإطار من بذل المزيد من الجهود في تحديد المفاهيم وطرق التصنيف. أما في ما يتعلق بالمجالات الإحصائية، فالإسكوا تلتزم بالتصنيف العام المتعارف عليه، لكنها لا تمانع إيلاء الاهتمام للمجالات الشاملة لعدة قطاعات. واقترح ممثل الأمانة التنفيذية أن تضع الأمانة التنفيذية آلية لاستعراض التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات، سواء من خلال عروض فردية لممثلي الدول، أو من خلال إعداد تقرير جامع.

باء- التكنولوجيا لأغراض الإحصاء: الفرص والتبعات

1- آفاق التكنولوجيا والابتكار في الإحصاءات الرسمية
(البند 5 من جدول الأعمال)

28- عرض ممثل الأمانة التنفيذية عمل الإسكوا في الأعوام الماضية في مجال استخدام التكنولوجيا في إنتاج الإحصاءات ونشرها. ففي عام 2015، أصدرت وثيقة (E/ESCWA/SD/2015/IG.1/5) في موضوع البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية وعرضتها على اللجنة الإحصائية. وفي عام 2017، أعدت استبياناً أولياً لتقييم مدى استخدام الدول العربية للمعلومات الجغرافية المكانية كمصدر للبيانات، استكملته باستبيان أشمل في عام 2018 حول التجارب والممارسات في الدول العربية في استخدام هذه البيانات، ونُظُم المعلومات الجغرافية، ونشر البيانات الإحصائية. وعملت الإسكوا أيضاً على إطلاق بوابة للبيانات في 31 كانون الثاني/يناير 2019، ترتكز على نظام متطور لنشر وتحليل البيانات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول العربية باللغتين العربية والإنكليزية. وشاركت في عدد من الفعاليات في هذا المجال.

29- وتطرّق السيد عمر عريبي، استشاري بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/4، إلى الفرص والتبعات التي تطرحها التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم في مجال الإحصاءات الرسمية، لا سيما في ما يخص مصادر البيانات ومنهجيات الحصول عليها، وجمعها، ووسائل معالجتها، وتخزينها، ونشرها، وخاصة في ما يتعلق بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقدّم عرضاً موجزاً عن أبرز التكنولوجيات التي يمكن استخدامها في المسوح، ونتائج الاستبيان الذي أجرته الإسكوا في عام 2018، وتوصيات الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام المعلومات الجغرافية المكانية وربطها بالمعلومات الاقتصادية والاجتماعية لإيجاد إطار إحصائي جغرافي مكاني عالمي. وانتهى عرض الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند بتقديم اقتراحات بشأن المضي قُدماً في استخدام التكنولوجيا في الإحصاءات الرسمية.

30- وفي معرض النقاش، اقترحت ممثلة دولة فلسطين وضع توصية لمعالجة التحدي المتعلق بقصور البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الإحصائية، خاصة وأن حجم المعلومات المطلوبة للمؤشرات الإحصائية يتزايد إلى حد لا تستوعبه البنى الأساسية ونُظُم المعلومات المتوفرة، وطلبت مساعدة الإسكوا في هذا المجال. واستعرض ممثلا لبنان وعُمان بعض الأنشطة الإحصائية التي استُخدمت فيها التكنولوجيات الحديثة بدرجات متفاوتة من النجاح. وشددت ممثلة لبنان على أن النجاح في هذه الأنشطة يرتبط على نحو أساسي بتوفير التمويل الكافي، في حين رأى ممثل عُمان أن التحدي الأكبر يكمن في التحديث الدوري للبيانات الجغرافية المكانية. وشدّد ممثل المغرب على أهمية التنسيق والدعم الفني، فالمعلومات الجغرافية المكانية ليست ضمن تخصّص الأجهزة الإحصائية، التي تستعين بها لمواكبة التطور والمتطلبات الجديدة، لكن وفق منهجيات غير دقيقة وبدراية غير كافية. وأكدّ ممثل موريتانيا على أن الأجهزة الإحصائية تحتاج إلى المعلومات المكانية، مشدداً على أهمية الحفاظ على سرية هذه المعلومات.

2- حلقة نقاش: استخدام التكنولوجيا في الإحصاءات الرسمية – قضايا أخلاقية
(البند 6 من جدول الأعمال)

31- نظّمت الأمانة التنفيذية حلقة نقاش عرضت في إطارها الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/CRP.1 وأدارها السيد بشار حيدر، أستاذ فلسفة في الجامعة الأميركية في بيروت. وتناول أولاً قضية ملكية البيانات، وما إذا كانت تعود إلى شركات من القطاع الخاص، أو إلى الدولة، أو إلى مستخدمي الوسائل التكنولوجية ومنتجي البيانات. واستفهم عن حق الجهات المستحوذة على هذه البيانات في استخدامها لغايات إحصائية أو تجارية أو غيرها، ومدى ارتباط ذلك بحقوق الأشخاص الذين تتعلق البيانات بهم، على غرار حقهم في الموافقة أو عدم الموافقة على استخدامها. ولم تكن هذه القضية شائكة عندما كانت المعلومات تُجمع بالطرائق التقليدية، لكن بعد ظهور البيانات الضخمة، لم يعد بالإمكان جمعها إلا إذا اعتُبرت الموافقة مطلقة. ثم انتقل إلى قضية الخصوصية، وهي من الحقوق المهمة للأفراد. ومهما تغيّرت النظرة إليها على مر الزمن، تظل حمايتها من الأهمية بمكان، ما يتطلب تفعيل التقنيات التي تمنع كشف الهوية. وسأل عمّا إذا كانت البيانات الضخمة تحتوي على الكم الكافي واللازم من المعلومات للاستخدام الإحصائي الدقيق، وهل يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الأنشطة التي تُعنى بها أجهزة الإحصاء الوطنية.

32- وقدم السيد فؤاد مراد، وهو مسؤول في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا، مداخلة أشار فيها إلى أن العديد من الدول العربية وقع على نداء باريس من أجل الثقة والأمن في الفضاء السيبراني، الذي يؤكد على ضرورة أن تحظى الحقوق التي يتمتع بها الناس على الإنترنت بنفس الحماية التي تتمتع بها خارج الإنترنت. ودعا إلى النظر في ما تعنيه هذه الرسالة من الناحية الأخلاقية والحقوقية. وأشار إلى أن الإسكوا شاركت في تأسيس المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، منبهاً إلى أن هذه الحوكمة ليس لها حدود جغرافية، وأنها ترتبط بحيادية الإنترنت وانفتاحه. وسأل عن سبب ثقة المواطن العربي بالشركات الأجنبية الكبرى التي تدير مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الاتصالات، بالرغم من أن شروط الاشتراك في المواقع والتطبيقات تتضمن بنوداً تنص على انتهاك الخصوصية، وعن غياب هذه الثقة بالحكومات الوطنية. وخلُص إلى أن الخصوصية قضية حقوقية وأخلاقية في غاية الأهمية، لكن الأخلاقيات تقتضي أيضاً مواكبة التكنولوجيا واستعمالها في التنمية، مشيراً في هذا الإطار إلى الفرق بين أخلاقيات الفضيلة التي يغلب عليها الطابع المثالي وأخلاقيات المنفعة التي تركز على تحسين مستوى المعيشة لأكبر عدد ممكن من الأشخاص. وأشار إلى أن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية وضعت مبادئ توجيهية للاسترشاد بها في استخدام البيانات الضخمة، مؤكداً استعداد الإسكوا لمساعدة الدول العربية في تقييم جهوزيتها التكنولوجية.

33- وتناولت مداخلة السيد جوناثان فرين، عالم البحوث في معهد العلوم الفضائية في كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية، الموافقة المستنيرة التي يجب أن يرتكز عليها جمع البيانات الضخمة. فالبيانات يُساء استخدامها في بعض الأحيان لأغراض تجارية وسياسية، ولو علم المشتركون بذلك، لما وافقوا على مشاركتها. وأشار إلى وجوب وضع أطر راسخة لملكية البيانات، تماشياً مع المبادئ الإحصائية. وتطرق إلى البيانات المستخدمة في الإحصاءات على الصعيد الوطني، وإلى أهمية أن تكون مكتملة ونزيهة، لتؤدي إلى إحصاءات موثوقة، موزعة على المجالات الفرعية المتعارَف عليها في علم الإحصاء. وبالرغم من المعضلات في البيانات الضخمة، فالعمل الإحصائي التقليدي يحتاج إليها، لأن الموارد المحدودة المتاحة للأجهزة الإحصائية قد لا تمكنها من الوصول إلى كافة المواطنين أثناء عمليات المسح والتعداد.

34- وركز النقاش على المعايير والنُهُج المتّبعة في عمل أجهزة الإحصاء الوطنية، ومدى مطابقة البيانات الضخمة لها، ومدى موثوقية البيانات الضخمة، وقابليتها للمقارنة، وقيمتها في العمل الإحصائي، وأهمية استخدام الإحصائيين لما يمتلكونه من معرفة وخبرة ودراية في تمييز المفيد من البيانات الضخمة واستخدامها بشكل رشيد.

وطلب المشاركون من الأمانة التنفيذية أن تضطلع الإسكوا بدور التوعية بالابتكارات المتصلة بالبيانات الضخمة وكيفية استخدامها، وتوجيه الخطوات العملية في الدول الأعضاء.

35- وأفاد ممثل عُمان بأن جمع المؤشرات، ولا سيما الاقتصادية، يستند إلى معايير إحصائية متعارَف عليها دولياً. ورغم اتساع نطاق النقاش حول البيانات الضخمة، فهي في نهاية المطاف متممة للعمل الإحصائي التقليدي ولا تغني عنه، بالإضافة إلى أنها ما زالت تواجه تحديات كثيرة قانونية ومالية وتكنولوجية. ونبّه من الاعتماد الكامل على البيانات الضخمة، لأنها قد تكون مغلوطة أو غير دقيقة، كما أنها في الكثير من الأحيان غير قابلة للمقارنة، ما يفقدها قيمتها الإحصائية. وأضاف ممثل مصر أن ما لا يُدرك كله لا يُترك كله، فيمكن أن يؤخذ من البيانات الضخمة ما يمثل حقائق ملموسة يمكن البناء عليها. وأقر بوجود بيانات مغلوطة وأخرى مخفية، وبوجود ما يمكن قياسه في البيانات الضخمة وما لا يمكن قياسه.

36- واقترحت ممثلة لبنان اختيار عدد من البلدان الرائدة لإجراء تقييم الجهوزية التكنولوجية وفقاً للقطاعات على أساس المعلومات الموثوقة إحصائياً، وأبدت رسمياً استعداد لبنان للتعاون بشكل عملي في هذا المجال. وأشار ممثل المملكة العربية السعودية إلى أن الجهاز الإحصائي في المملكة يشارك في الفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية. وأفاد بأن استعمال البيانات الضخمة ليس محصوراً ببيانات الأفراد، بل يُستفاد منها في تفسير ظواهر ملموسة عديدة، كاكتظاظ بعض طرق السير وغير ذلك. وخلُص إلى ضرورة تفاعل الإحصائيين مع التطور التكنولوجي.

37- وتطرق السيد حيدر في معرض النقاش إلى الإشكالية المعرفية في البيانات الضخمة، فأفاد بأن كمية المعلومات، كلما كانت كبيرة، عوّضت عن الأخطاء التي يمكن أن ترد فيها، ما قد يجعلها مفيدة إحصائياً. وبالنسبة إلى ما طرح في تغليب أخلاقيات المنفعة في استعمال البيانات الضخمة، رأى أن هذه الأخلاقيات لا تعطي إجابات شافية للجوانب المتصلة بحقوق الأفراد. أما في قضية الموافقة، فموافقة الفرد ليست في معظم الأحيان الركيزة، إذ لهذه القضية أبعاد قانونية أشمل، وربما تتدخل الدول نفسها في المستقبل لمنع الموافقة، كما هي الحال في قضايا بيع الأعضاء والدم. ولا يمكن البت في هذه القضية فقط بالاستناد إلى موافقة الفرد على شروط الاشتراك في المواقع والتطبيقات المعنية بجمع البيانات الضخمة.

38- وقال ممثل المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية إن تعدد وجهات النظر يشير إلى وجوب البحث ملياً في بلورة توجه واضح في هذا المجال في مختلف جوانب العمل الإحصائي، ومعالجة التحديات التي يتضمنها. واتفق مع المداخلات التي أفادت بوجود مشكلة في المصداقية. وفي قضية المنهجيات، رأى أن أجهزة الإحصاءات تستخدم منهجيات واضحة في نشر البيانات، وتقع على عاتقها مسؤولية التحقق من مدى مصداقية البيانات الضخمة. وهي في الوقت نفسه مجبرة على التعامل مع هذه البيانات، وإلا فستتخلف عن ركب التطور التكنولوجي. وشدد على ضرورة أن تقوم الإسكوا بتحديد الطرق الأقل كلفة التي يجب اتباعها في مجال البيانات الضخمة.

39- وختم السيد مراد النقاش بالتأكيد على أن البيانات الضخمة تحتاج بالفعل إلى بُنى أساسية ومهارات وطنية لا تنحصر في المجالات التكنولوجية، داعياً إلى التكامل بين هذه المتطلبات. وبالنسبة إلى ملكية أجهزة الإحصاء للبيانات وحماية البيانات الفردية، أشار إلى الخدمات التي تقدمها مؤسسات مثل OPAL (الخوارزميات المفتوحة)، التي ترسل البرامج الحاسوبية إلى موقع البيانات لإجراء التحاليل دون استنساخها أو نقلها أو حفظها في غير موضعها.

جيم- الإحصاء وأهداف التنمية المستدامة

1- خطّة العمل الإقليميّة العربيّة بشأن بيانات التنمية المستدامة: التقدم المحرز في التنفيذ
(البند 7 من جدول الأعمال)

40- عرض ممثّل الأمانة التنفيذية للإسكوا، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/5، التقدّم المحرز في تنفيذ خطّة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة، التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية عشرة. وتتمحور خطة العمل الإقليمية حول المجالات الاستراتيجية الستة المحددة في خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، وهي التنسيق والقيادة الاستراتيجية فيما يتعلّق بالبيانات لأغراض التنمية المستدامة؛ وتجديد النُظُم الإحصائية الوطنية وتحديثها؛ وتعزيز الأنشطة والبرامج الإحصائية الأساسية، مع التركيز على تلبية احتياجات الرصد في خطة عام 2030؛ ونشر بيانات التنمية المستدامة واستخدامها؛ وبناء شراكات متعددة الأطراف في مجال بيانات التنمية المستدامة؛ وحشد الموارد وتنسيق الجهود لبناء القدرات الإحصائية.

41- واقترح ممثل الإمارات العربية المتحدة تحديد نقطة اتصال واحدة في كل جهاز إحصائي للتواصل مباشرة مع الأمانة التنفيذية وتيسير التنسيق بشأن التقدم المحرز. وسأل عن التنسيق بين الإسكوا وشبكة حلول التنمية المستدامة. وردت ممثلة لبنان بأن التواصل المباشر مع نقطة اتصال واحدة قد يسبب صعوبات إدارية، واقترحت بدلاً من ذلك أن يعيَّن منسقٌ وطني عام للأنشطة الإحصائية مع الإسكوا، ومنسقٌ وطني فرعي لكل مجال من المجالات الإحصائية. وطلب ممثل موريتانيا المساعدة في إعداد المراجعات الطوعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

42- وأجاب ممثل الأمانة التنفيذية بأن وجود نقطة اتصال واحدة في كل جهاز إحصائي فكرة جيدة تسهل عمل الإسكوا كثيراً، ولكن اتخاذ القرار بهذا الشأن يعود إلى الدول الأعضاء لأن الأمانة التنفيذية تتواصل مع الدول الأعضاء عبر القنوات الرسمية المحددة من قبلها. وأشار إلى عدم وجود آليات للتنسيق بين الإسكوا وشبكة حلول التنمية المستدامة آملاً تحقيق ذلك في المستقبل القريب. وأكد بأن الإسكوا كانت من أوائل المنظمات الإقليمية التي شكلت وحدة لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذكّر بالطابع الخاص الذي يتسم به المنتدى الرفيع المستوى هذه السنة نظراً إلى أنه سيجمع قادة الدول. وأشار إلى الدعم الذي تقدمه الإسكوا حسب طلب الدول الأعضاء في تقديم المراجعات الطوعية الخاصة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2- برنامج الإحصاءات والبيانات: التقدم المحرز والخطوات المستقبلية
(البند 8 من جدول الأعمال)

43- عرض ممثلو الأمانة التنفيذية للإسكوا، كلّ حسب اختصاصه، وبالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/6، التقدم المحرز والخطوات المستقبلية في ما يتعلّق ببرنامج الإحصاءات والبيانات الذي يتألف من أربع ركائز هي: وسائل التنفيذ، وإحصاءات البيئة، والإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية، والإحصاءات الاقتصادية. واستعرضوا الأنشطة التي نفذتها وستنفذها الأمانة التنفيذية ضمن كل ركيزة من الركائز، في إطار تمديد البرنامج المموّل من حساب الأمم المتحدة للتنمية حتى نهاية عام 2020.

44- ورحب المشاركون بالتقدم المحرز في البرنامج. وسألت ممثلة لبنان عن التنسيق بين الإسكوا وصندوق النقد الدولي بشأن تبادل البيانات الإحصائية والوصفية. وطرح ممثل الكويت مسألة جداول العرض والاستخدام، وأعرب عن رغبته في أن تركز الإسكوا برامجها على البيانات الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.

45- وطلب ممثل موريتانيا من الإسكوا مساعدة الدول في حساب الناتج المحلي الإجمالي من دون الصناعات الاستخراجية. وتطرق ممثل السودان إلى الاعتبارات السياسية التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وضرورة وضع آليات أفضل لحساب قيم القطاع الاقتصادي غير النظامي، مشيراً إلى التفاوت بين الدول في معايير حساب الفقر، ما يتطلب التنسيق. وأعربت ممثلة دولة فلسطين عن رغبتها في أن تكون أنشطة الإسكوا المستقبلية أكثر تخصصاً، ودعت إلى الرجوع إلى الاستمارة التي أعدتها شراكة الإحصاء 21 (باريس 21) لتقصي احتياجات الأجهزة الإحصائية. وأفاد ممثل المغرب عن إطلاق برنامج وطني لتحسين جودة إحصاءات النوع الاجتماعي، تزامن مع بحث معمّق في موضوع العنف ضد المرأة وأشكال أخرى من العنف الأسري. ولفت إلى أن عرض الأمانة التنفيذية تضمّن خريطة للمملكة المغربية لا تراعي الخريطة الرسمية المعتمدة من قبل الأمم المتحدة.

46- وفي معرض الرد، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية أن الإسكوا تتابع موضوع تبادل البيانات الإحصائية والوصفية في كافة المجالات، وتنسق مع صندوق النقد الدولي من خلال شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة وآلية التنسيق الإقليمي، ودعا إلى تعزيز نُظُم جمع البيانات، وتعاون الدول الأعضاء لأنها هي مالكة البيانات. وتطرق إلى التحديات التي تواجه حساب الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن كثرة الأنشطة في الاقتصاد غير النظامي، مشيراً إلى وجود 64 من الأنشطة غير المدرجة في الحسابات القومية، التي يتطلب إدراجها تكاملاً واتساقاً في العمل. ودعا جميع الدول، حتى تلك التي لا تملك الكثير من البيانات، إلى وضع جداول العرض والاستخدام، لأنها تحسّن العمل الإحصائي على المدى البعيد. وأكد على وجوب إجراء تحليل أوسع لاحتياجات الأجهزة الإحصائية قبل إجراء ورش عمل. وأشار إلى أن الإسكوا لا تعتمد منهجية البنك الدولي في حساب الفقر المتعدد الأبعاد، لأنها لا تنطبق على الدول الأعضاء، ودعا إلى النظر في تجربة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في هذا الإطار وتعميمها. وشدد على أن بيانات الفقر وعدم المساواة غير متاحة في معظم الدول العربية، وأن قلة من هذه الدول لديها تعريف لخط الفقر الوطني، طالباً تعاون الدول في إتاحة هذه البيانات. وأخيراً أكّد أن الأمانة التنفيذية تلتزم في عملها بخرائط الأمم المتحدة، وأنها مستعدة لتصحيح أي خطأ يرد فيها.

3- الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2020 في مجال الإحصاء
(البند 9 من جدول الأعمال)

47- عرض ممثل الأمانة التنفيذيّة، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/7، الخطة البرنامجية المقترَحة للإسكوا لعام 2020 في مجال الإحصاء. وقدّم محاور التركيز في الخطة، وطلب من اللجنة أخذ العلم بها. وكانت اللجنة التنفيذية للإسكوا قد اعتمدت هذه الخطة في اجتماعها الخامس المنعقد في بيروت، في كانون الأول/ديسمبر 2018.

48- ورحّب المشاركون بالخطة، وأعربوا عن تطلعهم إلى التنسيق والتعاون مع الإسكوا في تنفيذها.

4- حلقة نقاش: الرؤية والتوجهات الاستراتيجيّة لعمل الإسكوا في مجال الاحصاء للفترة 2020-2025
(البند 10 من جدول الأعمال)

49- نظمت الأمانة التنفيذيّة حلقة نقاش ثانية ضمن أعمال الدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية، على خلفية الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/CRP.2، حول الرؤية والتوجهات الاستراتيجية لعمل الإسكوا في مجال الإحصاء للفترة 2020-2025. وقدّم ممثل الأمانة التنفيذية التوجهات المقترحة وفق الاحتياجات والتحديات الماثلة أمام أجهزة الإحصاءات الرسمية في المنطقة العربية في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

50- وأعرب المشاركون عن ترحيبهم بالرؤية، وارتياحهم للتوجهات الاستراتيجية. وأفادت ممثلة لبنان أن ما ينقص العمل الإحصائي هو الدعم السياسي اللازم لتنفيذ البرامج، ما يتطلب زيادة وعي السياسيين بأهمية العمل الإحصائي. واقترحت أن تعقد الإسكوا اجتماعاً إقليمياً رفيع المستوى لفتح حوار بين الأجهزة الإحصائية وصانعي القرار، على غرار الذي تعقده الجمعية العامة بشأن التنمية المستدامة.

51- ودار نقاش حول هذا الموضوع. فرأى ممثل السودان أن دعم وسائل الإعلام للعمل الإحصائي يؤدي إلى تيسير استجابة الحكومات. ووافقه الرأي ممثلا موريتانيا وليبيا. وأفاد ممثل المغرب أن جهاز الإحصاء الوطني ليس الجهة الوحيدة في منظومة الإحصاء، إذ أن الإحصاءات لا تكون دقيقة وموثوقة من دون التنسيق الكامل مع الحكومات. وشدد ممثل الأردن على أن أجهزة الإحصاء هي الجهة الحكومية المسؤولة عن الإحصاءات، وإذا توفرت لديها الرؤية الواضحة والأهداف القابلة للتنفيذ، استطاعت جذب التمويل من الجهات المانحة الدولية. وتطرق ممثل المملكة العربية السعودية إلى مشروع لتفعيل القطاع الإحصائي في بلده يمكن للإسكوا أن تنظر فيه وتعمّمه كتجربة ناجحة في تغطية كافة قطاعات العمل الإحصائي.

52- وأشار ممثل المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية إلى أن البرنامج لا يجب أن يستهدف أجهزة الإحصاء الوطنية فحسب، بل كافة منتجي البيانات. واتفق مع مقترحات الدول بشأن التعاون مع الأطراف الحكومية.

53- وفي نهاية النقاش، أكد ممثل الأمانة التنفيذية أن الوعي بأهمية الإحصاءات يتزايد، وتتزايد معه رغبة مختلف القطاعات الحكومية بالتنسيق مع الأجهزة الإحصائية. وثمة رغبة في إجراء أعمال اللجنة الإحصائية مع أعمال اللجان الأخرى التابعة للإسكوا، لا سيما وأن الإحصاء يتقاطع مع كافة مجالات التنمية. وشدد على ضرورة أن تضطلع الأطراف الوطنية بأعمال التنسيق الوطنية في المنظومة الإحصائية، مبيناً دور الأمانة التنفيذية في تيسير الحوار والتنسيق مع القطاعات الأخرى على الصعيد الإقليمي. ووافق ممثل الأمانة التنفيذية الدول الأعضاء في طرحها بشأن الحوار مع الأطراف السياسية الوطنية الرفيعة المستوى لزيادة الوعي بالبيانات، وأهمية إيصالها.

5- تنسيق الموقف الإقليمي حول المواضيع المقرر مناقشتها في الدورة الخمسين للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة
(البند 11 من جدول الأعمال)

54- تقرر تأجيل مناقشة هذا البند إلى اجتماع فريق عمل اللجنة الإحصائية المعني بتنسيق الموقف الإقليمي من المواضيع المقرر مناقشتها في دورات اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، الذي عُقد في بيروت في 31 كانون الثاني/يناير 2019.

دال- موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية
(البند 12 من جدول الأعمال)

55- تُعقد الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020.

هاء- ما يستجد من أعمال
(البند 13 من جدول الأعمال)

56- أُدرج عرضان في هذا البند، الأول حول مقترح قدّمته منظمة العمل الدولية بإنشاء فريق عمل إقليمي يُعنى بمؤشرات العمل في المنطقة، والثاني حول تقييم أعمال اللجنة الإحصائية منذ عام 2010.

1- مقترح فريق عمل إقليمي حول مؤشرات العمل

57- قدم رافييل دييز دو مدينا ونادر كيروز، من منظمة العمل الدولية، عرضاً عن مقترح لإنشاء فريق عمل إقليمي يُعنى بمؤشرات العمل. وتطرقا إلى الأسباب الموجبة لتشكيل الفريق، التي تشمل حاجة المنطقة إلى المزيد من الجهود لتنسيق إحصاءات العمل، ومتابعة تنفيذ المقررات الدولية والإقليمية بشأن إحصاءات العمل على صعيد المنطقة. ثم استعرضا المواضيع التي سيضطلع بها الفريق، كتنفيذ مقررات اجتماعات خبراء إحصاءات العمل، ومتابعة تنفيذ مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل، ومشاركة المعلومات مع منظمة العمل الدولية. وطلبا في هذا الإطار موافقة الدول على تشكيل فريق العمل، وتحديد المواضيع ذات الأهمية، وتمويل الاجتماعات.

58- ورحب المشاركون بالمقترح وباهتمام منظمة العمل الدولية بالإحصاءات، وأبدوا استعدادهم لتوفير كافة التسهيلات الممكنة لإنجاحه.

2- تقييم أعمال اللجنة الإحصائية

59- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً حول تقييم أعمال اللجنة الإحصائية من قبل الدول الأعضاء المشاركة في اجتماعات اللجنة منذ عام 2010، وذلك بهدف تحسين آليات عمل اللجنة. وأعطى لمحة عن منظومة التقييم في الإسكوا وعن لجانها الفرعية المختلفة، ثم استعرض تاريخ عملية التقييم في اجتماعات لجنة الإحصاء، ونسب واستمرارية المشاركة فيها، وما تظهره النتائج بشأن تحسين عمل اللجنة. وختم بالتشديد على أهمية تقديم مقترحات لتطوير عمل اللجنة.

60- وأعرب المشاركون عن ترحيبهم بعملية التقييم، وطلب رئيس الدورة من الحضور تعبئة الاستبيان الخاص بتقييم الدورة الثالثة عشرة للجنة.

ثالثاً- تنظيم الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

61- عَقَدت اللجنة الإحصائية دورتها الثالثة عشرة في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 29 و30 كانون الثاني/يناير 2019.

باء- الافتتاح

62- افتتح الدورة السيد سلطان علي الكواري، استشاري إحصائي في جهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر، وممثل دولة قطر التي ترأست الدورة الثانية عشرة للجنة الإحصائية، فرحّب بالمجتمعين، وشكر الإسكوا على المتابعة مع رئاسة الدورة الثانية عشرة منذ عام 2017. ثم ألقى السيد منير تابت، الأمين التنفيذي للإسكوا بالإنابة، كلمة الأمانة التنفيذية، فنوه بالأهمية غير المسبوقة التي يحظى بها العمل الإحصائي، وبالتقدم الملموس في مواءمة الممارسات الإحصائية الوطنية مع المعايير والأساليب والمفاهيم الإحصائية الدولية. وتطرق إلى المجالات الإحصائية التي كانت المنطقة العربية سباقة فيها، كالنجاح في حساب تعادلات القوة الشرائية السنوية، وإصدار كتيّب عن الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الإقليمي شاركت الإسكوا في إعداده.

63- ثم ألقى السيد سامي سليمان العلي، ممثل دولة الكويت ورئيس الدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية، كلمة رحّب فيها بالمشاركين، مثنياً على الجهود التي تبذلها الإسكوا لدعم القدرات الإحصائية في الدول الأعضاء، وتعزيز العمل الإحصائي المشترك، وتمنى الخروج بتوصيات تخدم الدول الأعضاء.

جيم- الحضور

64- شارك في الدورة ممثلون وممثلات عن 15 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا، وعن عدد من المنظمات العربية والإقليمية المعنية بالإحصاء، بالإضافة إلى خبراء واستشاريين. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول بهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

65- وفقاً للمادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا، تتولى البلدان الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية للجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية المعمول به في الأمم المتحدة. وعملاً بهذه المادة، تولت دولة الكويت رئاسة الدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية. وانتخب المشاركون ممثل دولة قطر وممثلة الجمهورية اللبنانية، نائبين للرئيس، وممثل جمهورية مصر العربية مقرراً.

هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

66- اعتمدت اللجنة الإحصائية في جلستها الأولى جدول أعمال دورتها الثالثة عشرة بالصيغة الأساسية الواردة في الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/L.1، مع إضافة بندين فرعيين تحت البند 13 (ما يستجد من أعمال)، وهما: مقترح فريق عمل إقليمي حول مؤشرات العمل، وتقييم أعمال اللجنة الإحصائية. وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/L.2.

واو- الوثائق

67- ترد في المرفق الثاني بهذا التقرير قائمة بالوثائق التي عرضت على اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة عشرة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد قاسم سعيد موسى الزعبي
مدير عام الإحصاءات الأردنية
دائرة الإحصاءات العامة

الإمارات العربية المتحدة

السيد ناصر المحشي
إحصائي رئيسي
إحصاءات الطاقة والبيئة الزراعية

الجمهورية العربية السورية

السيد احسان عامر
مدير عام
المكتب المركزي للإحصاء

جمهورية السودان

السيد كرم الله علي عبدالرحمن صالح
مدير عام
الجهاز المركزي للإحصاء

سلطنة عُمان

السيد خالد سعيد ناصر المظفر
مدير عام الإحصاءات الاقتصادية
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

السيدة كوثر بنت حمد بن سيف الفارسية
مديرة المعلومات الوطنية والدولية
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

السيدة حليمة بنت يوسف الوهيبي
مديرة دائرة الإحصاءات المجتمعية
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

دولة فلسطين

السيدة علا عوض
رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة رانيا ابو غبوش
مساعد الوكيل المساعد للشؤون الإحصائية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

دولة قطر

السيد محمد سعيد علي المهندي
مدير إدارة الإحصاءات
جهاز التخطيط والإحصاء

السيد سلطان علي الكواري
استشاري إحصاء
جهاز التخطيط والإحصاء

دولة الكويت

السيد سامي سليمان العلي
مدير عام
الإدارة المركزية للإحصاء

السيد عثمان عبد الله العثمان
الوكيل المساعد لقطاع العمل الاحصائي
الإدارة المركزية للإحصاء

السيد محمد مهدي الرشيدي
مراقب الإحصاءات الزراعية
الإدارة المركزية للإحصاء

الجمهورية اللبنانية

السيدة مرال توتليان
مدير عام
إدارة الإحصاء المركزي

السيدة مرلين باخوس
رئيس دائرة المحاسبة

دولة ليبيا

السيد عبد الله زيدان محمد علاق
رئيس
مصلحة الاحصاء والتعداد

جمهورية مصر العربية

السيد طارق محمود سعدالله
وكيل أول الوزارة
رئيس قطاع الفروع الإقليمية
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

المملكة المغربية

السيد مولاي عبد الله السكراتي
نائب مدير الإحصاء
المندوبية السامية للتخطيط

المملكة العربية السعودية

السيد عبد الله بن محمد الباتل
نائب الرئيس للأعمال الإحصائية
الهيئة العامة للإحصاء

السيد عبد الكريم بن عبد الله الدريبي
مدير إدارة إحصاءات الزراعة
الهيئة العامة للإحصاء

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد دحمان ولد ابيش
المستشار الفني للمدير العام
المكتب الوطني للإحصاء

السيد محمد عبد الرحمن الددي
مدير مساعد التوقعات والتحليل الاقتصادي
وزارة الاقتصاد والمالية

الجمهورية اليمنية

السيد فارس علي قايد الجهمي
وكيل الجهاز المركزي للإحصاء

باء- المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

منظمة العمل الدولية

السيد رافاييل دييز دو ميدينا
كبير الإحصائيين
مدير شعبة الإحصاء

السيد نادر كيروز
مستشار إقليمي لإحصاءات العمل
المكتب الإقليمي للدول العربية

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيدة سعاد سعيد الأزكية
مديرة إدارة الإحصاءات الجغرافية والبيئة
والطاقة والسياحة

المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية

السيد الهادي السعيدي
مدير عام

جيم- الخبراء/الاستشاريون

السيد عمر عريبي
استشاري بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

السيد بشار حيدر
الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان

السيد جوناثان فرين
معهد العلوم الفضائية في الولايات المتحدة الأمريكية

السيد رغيد مغربي
جامعة رفيق الحريري، لبنان

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

العنوان	البند	الرمز
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/C.1/2019/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.1/2019/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.1/2019/L.2
الأنشطة المنفذة في مجال الإحصاء	4	E/ESCWA/C.1/2019/3
متابعة التوصيات الصادرة عن اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية عشرة وتوصيات سابقة	4 (أ)	E/ESCWA/C.1/2019/3(Part I)
أنشطة برنامج العمل	4 (ب)	E/ESCWA/C.1/2019/3(Part II)
أنشطة التعاون الفني	4 (ج)	E/ESCWA/C.1/2019/3(Part III)
أنشطة اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية	4 (د)	E/ESCWA/C.1/2019/3(Part IV)
أنشطة اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية	4 (هـ)	E/ESCWA/C.1/2019/3(Part V)
آفاق التكنولوجيا والابتكار في الإحصاءات الرسمية	5	E/ESCWA/C.1/2019/4
حلقة نقاش: استخدام التكنولوجيا في الإحصاءات الرسمية – قضايا أخلاقية	6	E/ESCWA/C.1/2019/CRP.1
خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة: التقدم المحرز في التنفيذ	7	E/ESCWA/C.1/2019/5 E/ESCWA/EC.5/2018/6/Rev.1
برنامج الإحصاءات والبيانات: التقدم المحرز والخطوات المستقبلية	8	E/ESCWA/C.1/2019/6
الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2020 في مجال الإحصاء	9	E/ESCWA/C.1/2019/7
حلقة نقاش: الرؤية والتوجهات الاستراتيجية لعمل الإسكوا في مجال الإحصاء للفترة 2020-2025	10	E/ESCWA/C.1/2019/CRP.2
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/EC.5/2019/INF.2